الا مضافين لغير يا المتكلم شرط في الشرط الذي هو الاضافة الذي
اي يشترط بتلك الاضافة لغير يا المتكلم بان تضاف لضمير المخاطب كامثل
المخ او ضمير الغايب نحو ابوه او ضمير المتكلم غير يا نحو ابو ناشيخ كبير
او للاسم الظاهر نحو جاني ابو زيد ورايت ابا زيد ومررت بابي زيد
فان استثقلت يا المتكلم نحو جاني اعربت بحركة مقدرة على ما قبل يا المتكلم
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كقاضي وكلها مضافا فيا
المتكلم ما عدا ذو فانها اسما مضافا لاسم جنس ظاهر كما مر وذا بن الضا
بع بعتاد مهملة فنون ساكنة ثم مثناة تحتية فالف فباء موحدة فعين مهملة ان لا تلحقها يا النسبة فان لحقتها اعربت بحركة
ظاهرة نحو جاني ابوي ورد هذا الشرط يا تها في حالة النسبة خرجت عن
اسما الستة لان عين المنسوب اليه والذي اعرب بالحركة هو المنسوب
للاجل وليس واحدا من الاسما الستة فالحق انه لا حاجة لهذا الشرط
في لغة قليلة راجع لمعوك اي وكما اشهر لغاته والفصحها فانه يعرب بحركات
ظاهرة بتقدر هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذلك قال ابن مالك
ابا اخ حم كذاك وصفوا والنقص في هذا الاخير احسن على المشهور
مرتبط بيقوله وعلامة رفعها الواو اي حالة كون تلك العلامة جارية
على المشهور لان هذا الوجه اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف و
مقابلي المشهور اثنان منها انها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف
فتنقدر الضمة على الواو والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الالف
للتعذر وبقي وجه اخر لا يعلمها المعلم في المثنى اسم مفعول من
ثنى الشي اذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصفة المذكورة وحد
المثنى هو المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا على مفرده
فخرج بالمعرب المبني كهؤلان وذان واللذان واللتان وبالدال
على اثنين ما دل على واحد نحو يا زيدان علما على رجل وكتابان
بالياء الموحدة اسم للالة المعروفة وخرج بقيد فقط ما دل على اكثر
من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين كان في ضمن دلالته على اكثر
منهما ومثله زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين
لانه يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة الف او يا ملا و كلتا فان
دلا

دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لا من الالف لان الالف في الاول اصلية
منقلبة عن ياء هي لام الكلمة والالف الثاني للتانيث كالف حبلى والتاء عوض عن لام
الكلمة وخرج بقولنا على مفرده ما لا مفرد له نحو اثنان وانتان وشرط
في المثنى ايضا ان يكون له ثان في الخارج ليخرج نحو قمران تثنية شمس وقمر
على سبيل التغليب ومثله الابوان للاب والام والمشرقان للشرق والمغرب
فهذا كله من قبيل الملحق بالمثنى لا من المثنى حقيقة وشرط ايضا ان يكون
المفرد نكرة كما تعلم ان اليد تثنى تكرر وقد اشار بعضهم الى هذه الشروط
بقوله شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ماركبا مواقفا في اللفظ
والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره فقوله مواقفا في اللفظ اي فلا
يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وان يكون موافقا في المعنى
فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز وقد علم مما تقدم ان ما ثنى في الغالب
فنحو قمران للشمس والقمر من التغليب وقولهم يغنى عنه عنيه
اي لا يستغنى بتثنية غيره من تثنيته ومن ثم لم يقولوا سوا ان تثنيا
بتثنية سي بمعنى مثل ون يدل على ما في النظم ان لا يكون لفظ كل وبعض
وكذا احد وعريب ونحوها مما يلزم النقي الاستغراق الافراد ونظم
ذلك بعضهم بقوله زد لمثنى على المثنين ما لم يكن كلا ولا بعضا ولا مستغرقا
في النفي تلت الاملا على المشهور ومقابله انه مرفوع بضمة مقدرة
على قبل الالف وفتحة او كسرة مقدرة على ما قبل الياء منه من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف والياء هي التي بها المناسبة
فتقدر حركة الاعراب وقيل غير ذلك من الاوجه المكسور ما قبلها
بعدها وقد تفتح كما في قوله على خود بين اسفلته عشية بفتح النون
بصف قطاة يسرعة الطيران واحوذي ناهض احوذي وهو خفيف
المشي والاديه الشاعر جناح انقطاه المفتوح ما بعدها اي الملتفة
الناشئة التي الجهو وقد تكسر النون كما في قوله فقاجفنا واجفن واجف
وانكر ذلك قوم ويكسرون اخرين وهو يفتح الخاء احق بفتحها
معنى مغاير تكون علامة للرفع اي سواء كانت ظاهرة كما مثل بون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)